أسس اللغة العلمية عند عبد الرحمن الحاج صالح

أ. محمد عثماني
جامعة محمد بوقرة- بومرداس –الجزائر-

ملخص البحث:

يحاول هذا البحث النظر في مسألة في غاية الأهمية في ميدان الخطاب العلمي، وهو الأسس التي يجب توخيها من أجل أن يتسم خطاب ما بالعلمية.

وهنا حاولنا مقاربة هذه الإشكالية عند عالم لساني كبير هو البروفيسور عبد الرحمن الحاج صالح (رحمه الله) فيما قدّمه من أسس للخطاب العلمي في أعماله.

الملخص باللغة الإنجليزية:

This research attempts to consider a very important issue in the field of scientific discourse، which is the basis for a speech to be scientific.

Here we tried to approach this problem in a great linguist is Professor Abderrahman HADJ-SALAH (may God have mercy on him) in the foundations of the scientific discourse in his works.

المقدمة:

تحاول هذه الورقة البحثية مقاربة أعمال رائد من رواد البحث اللساني في الجزائر هو الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح -رحمه الله- من خلال ما قدّمه من أعمال علمية تؤسس لوضع لغة علمية في الفضاء العربي.

هذا، وقد أسهم الحاج صالح -رحمه الله- بجهد وافر في التأسيس للغة متخصصة عربية تحاول الاندماج في العصر الحديث بما يحمله هذا العصر من مخزون معرفي وتكنولوجي ضخم من جهة. وبما تحمله اللغة العربية من قدرة على التأقلم مع مختلف التغيرات العلمية المحيطة بها.

والإشكالية المؤطرة للاشتغال هي: ما هي الأسس والتقنيات التي يقترحها عبد الرحمن الحاج صالح لتأسيس لغة تخصص عربية؟.

أوّلا: اللغة العلمية، الماهية والتصور

ثانيا: ما يقدّمه الحاج صالح من أسس في مجال اللغة العلمية

ثالثا: نقد الحاج صالح للوضع الراهن في مجال اللغة العلمية

أوّلا: اللغة العلمية، الماهية والتصور

اللغة العلمية أو لغة التخصص هي من بين المشكلات التي تواجه البحث العلمي في في الوطن العربي، ونحن في هذا العنصر من البحث نحاول النظر في ماهيتها وفي بيان حقيقتها من أجل حصول التصور التام لما تعنيه.

يعرف» أفنور AFNOR « لغة التخصص كما يلي:

«Sous-système linguistique qui utilise une terminologie et d'autres moyens linguistiques et qui vise la non-ambiguïté de la communication dans un domaine particulier[1]»

(1)- cité par: Durieux. Christine ;»Pseudo-Synonymes en Langue de Spécialité». C.I.E.L.,Université de Caen. P90.

هذا التعريف يعطي مفهومَ لغةِ التّخصصِ عند واحد من كبار العلماء الغربيين هو (أفنور)، حيث يرى أنّ لغة التخصص هي: نظام لساني فرعي يستعمل المصطلحات ومعطيات اللسانية أخرى يهدف إلى عدم الالتباس في مجال خاص.

يعرفها «دوبوا Dubois»قائلا:

«On appelle langue de spécialité un sous-système linguistique tel qu'il rassemble les spécificités linguistique d'un domaine particulier...[1]».

هذا تعريف آخر لعالم آخر هو (دوبوا) يقدّم لنا تعريفا آخر للغة التخصص، حيث يقول: نطلق لغة التخصص على نظام لساني فرعي يجمع خصائص لغوي لمجال خاص.

نكتفي بهذين التعريفين في بيان لغة التخصص أو اللغة العلمية لنرى ما يقوله الحاج صالح رحمه الله في بيانها، حيث نجده يفرق بين شيئين مهمّين هما:

- الكتابة العلمية
- اللغة العلمية أو الخطاب العلمي (Scientific Discours)

فالكتابة العلمية "كموضوع دراسة هو أقرب إلى ميدان التعليم الجامعي منه إلى البحث العلمي. فالطلاب في هذا المستوى هم أحوج الناس إلى معرفة الكتابة التي تعالج بها المسائل العلمية"[2].

فأمّا اللغة العلمية أو الخطاب العلمي «فهو ميدان أوسع من بكثير من مجرد المعرفة والإتقان للكتابة العلمية»[3].

---

(1)- Ibid.

(2)- مقال: الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد12: محرم1432هـ/ ديسمبر2010م، ص9.

(3)- المرجع نفسه، ص9.

ثانيا: ما يقدّمه الحاج صالح من أسس في مجال اللغة العلمية[1]

تتميّز اللغة العلمية بمميّزات أساسية تفصلها عن اللغة غير العلمية في جميع المستويات من التعبير اللغوي، وأهمّ فرق على الإطلاق هو:

*** الدقّة وعدم الغموض بكيفية مطلقة،**

وهذا الفرق أو الشرط الضروري من شروط اللغة العلمية يخص جميع مستويات اللغة العلمية من حيث مستوى المفردات ومستوى التراكيب، ونحن نورد شروط هذا الفرق في المستويات جميعها:

1 - مستوى المفردات[2]:

ويقتضي هذا الفرق على مستوى المفردات شرطين ضروريين هما:

أ- ألّا يحمل اللفظ اشتراكا: والمقصود بالاشتراك[3] أن يدلّ اللفظ الواحد على عدّة معانٍ بالأصالة، فهذا الأمر يخل بالشفافية المطلقة التي يتطلبها اللفظ العلمي. فلا يستعمل الباحث العلمي في لغته العلمية إلا الألفاظ التي لم يقع فيها الاشتراك وإلا خرج عن مقتضى اللغة العلمية إلى غيرها.

ب- ألّا يحمل اللفظ ترادفا: والمقصود بالترادف[4] أن يُدل على المعنى الواحد بألفاظ كثيرة، أي: أن يكون للمعنى الواحد أكثر من لفظ واحد. فلا يستعمل الباحث العلمي أكثر من لفظ ليدل على المعنى الواحد، أي: لا

---

(1)- المرجع نفسه، ص10-12.

(2)- المرجع نفسه، ص10-11

(3)- ينظر للتفصيل أكثر في ظاهرة الاشتراك اللغوي: فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط6: 1420هـ/1999م ص324-336. وفقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع -القاهرة، مصر-، ط1: مايو 1997م، ص145-148.

(4)- يُنظر للتفصيل أكثر في ظاهرة الترادف اللغوي: فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، ص309-324. وفقه اللغة، علي عبد الواحد وافي ص131-135.

يستعمل أكثر من دال واحد للدلالة على مدلول واحد وإلا خرج عن مقتضى اللغة العلمية إلى غيرها.

هذا على مستوى المفردات وما يجب على الباحث العلمي أن يلتزمه في خطابه العلمي، ونثني بما يلزمه في خطابه العلمي من حيث التراكيب.

ج- **ألّا يُلجأ إلى المجاز أو الاستعارة:** والمقصود ألّا يقع في الخطاب العلمي ألفاظ تدلّ على معانيها على سبيل المجاز أو الاستعارة، إذ يُمنع استعمال الألفاظ التي هكذا حالها، إذ ليست بدالّة على معناها دلالة وضعية لا لبس فيها.

2 - مستوى التراكيب:

والشرط الأساس في هذا المستوى:

*** ألّا يُأتى إلّا بالأسلوب الموضوعي، والابتعاد كلّ البعد عن الأسلوب الذاتي[1]:**

والمقصود **بالأسلوب الذاتي:** هو ذلك الأسلوب الذي يُظهر فيه المتكلم أو الكاتب ذاته، أي: انطباعاته وعواطفه ومواقفه الذاتية اتجاه غيره. وأن يستعمل أساليب لغوية يقصد من خلالها التأثير في سامعه لا النقل الموضوعي لا غير.

أمّا المقصود بالأسلوب الموضوعي: فهو ذلك الأسلوب الذي يبتعد فيه المتكلم أو السامع عن الذاتية، أي: يبتعد عن إبداء انطباعاته وعواطفه وميولاته ومواقفه. وألّا يستعمل أساليب لغوية يقصد من خلالها التأثير في سامعه، بل ليس له إلّا نقل الحقائق كما هي لا غير.

ومن الشروط **تجنّب الأساليب الإنشائية والتزام الأساليب الخبرية،** والمقصود بهذا أن يستعمل المتكلم أو الكاتب الأسلوب الخبري المناسب

(1)- الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ص11.

للتقرير ونقل الحقائق، وأن يجتنب الأسلوب الإنشائي إلّا صيغة الاستفهام وصيغة الأمر في العلوم العقلية والتطبيقية التي تُستعمل فيها الخوارزميات فصيغة الأمر تدلّ فيها على التعليمات.

«فالخطاب العلمي أي استعمال اللغة في الموضوع العلمي يقتضي كما سبق أن قلناه: أن تكون الأوضاع اللغوية دالّة على معنى واحد فقط وتخصّ ميدانا معيّنا من المعرفة. فالموضوع من اللفظ في الخطاب العلمي وفي علم معيّن (وهو مصطلحه أسماء وأفعال وحروف) يُوضع وضعا خاصّا ولا يحتمل التغيير مثلما يصير إليه اللفظ بالمجاز ولا يكون في الخطاب العلمي تركيب إنشائي إلّا في حالات خاصّة»[1].

ثالثا: نقد الحاج صالح للوضع الراهن في مجال اللغة العلمية[2]

نجد الحاج صالح (رحمه الله) يقدمّ لنا نقدا ممنهجا للغة العلمية في الوطن العربي، حيث لا يرى أنّها لا ترقى إلى المستوى المطلوب من جميع النواحي، ونحن نوجز هذا النقد في نقطتين:

1 - الأخطاء التي تمسّ اللغة في الخطاب العلمي[3]:

يقدّم الحاج صالح (رحمه الله) في هذه المسألة أصلا ينبني عليه كلّ تطبيق ينضوي تحتها، وهو: «التثبّت التام من أنّ الذي نعتبره خطأ هو حقيقة مما لا يجوز في العربية وليس له وجه من الصحّة. وهو ما لم يرد في كلام العرب و لم يكن على قياسه.»[4].

هذا الأصل مهمّ جدّا في ممارسة التخطئة اللغوية لما يستعمله كثير من الناطقين بالعربية والكاتبين بها، وهو أصل يحاول تجنّب التخطئة ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

---

(1)- المرجع نفسه، ص11 - 12.

(2)- المرجع نفسه، ص13 - 22.

(3)- المرجع نفسه، ص13 - 20.

(4)- المرجع نفسه، ص13.

مع ملاحظة أمر مهمّ جدا، بل هو أمر في غاية الخطورة، وهو ضرورة التثبت التام، وليس مجرّد التخمين والظنّ، فلا يستطيع أحد أن يحيط بما ورد وبما لم يرد عن العرب من الصيغ والعبارات، ولا يكفي الرجوع إلى المعاجم وحده سواء القديمة أو الحديثة، لأنّها لم تغط جميع ما ورد عن العرب، فكم من صيغة أو عبارة نقلها غير أصحاب المعاجم المعروفة، ممّن لهم عناية بكلام العرب من اللغويين والنحويين.

وممّا يجب التنبّه له هنا أنّه هناك فرق بين التطوّر اللغوي وبين التحوّل اللغوي، فالأوّل يصيب اللغة من حيث ولادة ألفاظ وميت أخرى، أو ولادة عبارات وميت أخرى، والتحوّل هو أن تصير اللغة (أ) مثلا لغة أخرى (ب). فالتطور هنا ليس هو ارتقاء بل تحوّل من حالة إلى أخرى كما حدث للاتينية مع لهجاتها المختلفة. فوجب المحافظة على جوهر اللغة، وهو نظامها النحوي الصرفي وإلّا صرنا إلى لغة أخرى تماما.

ويقدّم الحاج صالح (رحمه الله) مثالين على هذا الخروج عن نظام اللغة العربية:

المثال الأوّل: وهو نسبة كثير من إلى الجمع لا إلى المفرد، مثل: مؤسساتي، وآلاتي، ومجتمعاتي وغير ذلك. وهذا الاستعمال لم يستعمله أحد من العرب كما لم يرد قياس به، فهو خارج نظام اللغة العربية، لأنّ اللغة إمّا سماع وإمّا قياس، ولم يرد أحد منهما بهذا. فصار جوهر اللغة العربية بهذا خارجا عن نظام اللغة العربية الصحيحة بل صار نظاما آخر.

المثال الثاني: نجد أنّ كثيرا من الباحثين المعاصرين ينقلون كثيرا من المصطلحات الأجنبية فيزيدون للفظة العربية ياء مشدّدة وتاء كما يفعل بالمصدر الصناعي (يّة = y أو ics)، ومثاله: معجميّة في ترجمة المقابل الأجنبي: Lexicography.

والذي عليه البحث اللغوي أنّ المصادر الصناعية تكون اسما للصفة مثل الحرّية التي صفة للحرّ، أو تكون للدلالة على مذهب أو فرقة مثل: الحنفيّة

والجاحظيّة وغيرها. ولم تأت للدلالة على العلم أو الصناعة مطلقا.

بل الذي عليه الباحثون اللغويون من القديم هو زيادة ياء النسبة إلى صيغة الجمع بالألف والتاء للدلالة على الصناعات والعلوم مثل: الرياضيات والطبيعيات وهكذا. وهو الذي تبناه البحث اللغوي الحديث فقالوا في:

علم الأصوات
علم اللسان
علم المعاجم
علم الأسلوب
علم الطبيعة
علم الرياضة
علم الحاسوب
علم علاج المعلومات الخ

القياس فيها: علم + يّات
(فلا يقال علم الصوتيات
أو علم اللسانيات)

2 - الأخطاء التي تمسّ المفهوم في الخطاب العلمي[1]:

يقدّم الحاج صالح (رحمه الله) في هذه المسألة أصلا ينبني عليه كلّ تطبيق ينضوي تحتها، وهو: ضرورة الفهم التام والجيّد لما يريده الواضع الأصلي للفظ الأجنبي.

فعلى المترجم الذي يحاول أن يضع للفظ الأجنبي مقابلا بالعربية التثبتّ والتفهّم لما يريده الواضع الأول لذلك اللفظ وإلا وقع في الغلط المعرفي، فهناك فرق بين الغلط اللغوي والغلط المعرفي، فالذي قدّمناه أولا هو غلط لغوي، أمّا هذا هنا فهو غلط معرفي، فليس الخطأ في اللفظ لأنّه لم يتوافق مع نظام اللغة العربية، بل الخطأ في المفهوم، أي: أنّ اللفظ العربي يدلّ على مفهوم لم يقصده واضع اللفظ الأجنبي.

(1)- المرجع نفسه، ص20 - 22.

ويقدّم الحاج صالح (رحمه الله) أمثلة على ذلك ونحن نكتفي بمثال واحد:

المثال: وهو ترجمة المقابل الأجنبي **Positive بالوضعي**، وهو تسمية لمذهب فلسفي أكبر مؤسسيه هو الفيلسوف الفرنسي أوجست كونت (A. Comte) وهو يدعو بشيء من الغلو الظاهر إلى ضرورة الاعتماد الكلي في البحث العلمي على المشاهَد والمحسوس ونبذ كل ما طريقه البحث النظري الصرف أو الميتافيزيقي.

هذا، وللفظ الأجنبي Positive مدلولان اثنان في لغة البحث العلمي:

1 - هو كلّ صفة لكلّ ما هو موضوع بوضع واضع كجميع المؤسسات الاجتماعية مثل القوانين المدنية وغيرها.

يقابله الطبيعي غير الموضوع كقوانين الطبيعة، فهذا يطلق عليه في العربية الطبيعي في مقابل الوضعي بوضع واضع.

2 - والمدلول الثاني هو الذي ذكرناه قبل الأوّل، وهو المذهب الفلسفي. فهذا المدلول لا يمكن أن يُسمّى بالوضعي بل الأقرب أن يُطلق عليه لفظ: الإيجابي الذي يرادفه المحسوس.

الخاتمة:

إلى هنا بلغ ما أردنا جمعه وتوضيحه في هذه الورقة البحثية، وقد توصلنا إلى:

- بيان ماهية اللغة العلمية وحدّ تصورها.
- بيان ما قدّمه الحاج صالح (رحمه الله) من أسس في مجال اللغة العلمية.
- بيان أوجه النقد التي قدّمها الحاج صالح (رحمه الله) لما يسود من تقاليد تجانب الصواب في مجال البحث العلمي.

المصادر والمراجع:

1 - الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد12: محرم1432هـ/ ديسمبر2010م.

2 - بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر الجزائر: 2007م.

3 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر الجزائر: 2007م.

4 - فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط6: 1420هـ/1999م.

5 - وفقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع -القاهرة، مصر-، ط1: مايو 1997م.

6 - Durieux، Christine; «Pseudo-Synonymes en Langue de Spécialité»، C.I.E.L. Université de Caen.